دراســـــات

# قـــرار استـــلام السبعـــة آلاف إرهـابـي بين الضرورات الإستخباريـة والمخاطـر الأمنية والإعباء اللوجستية والإقتصادية


بقلـــــم

الفريق الركن حسن سلمان البيضاني

هيئة الحشـد الشعبي



مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

2026

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.


- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.



## للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net


مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

**المقدمة**

على مدى السنوات التي تلت سقوط الصنم وحصول التغيير في العراق شكل الهاجس الأمني الاسبقية الأعلى عن سواه في تفكير الغالبية العظمى من أبناء الشعب العراقي بمختلف طوائفه حيث ارتبط الامن بكل مفاصل الحياة الأخرى وبات الامن المجتمعي مطلبا يطمح اليه الجميع، لذلك فان أي انكشاف غير مبرر للقدرات الأمنية او ازدياد الثغرات المؤدية الى حصول تراجع امني ينجم عنه في الغالب رفض شعبي. رغم ما يحصل في بعض الأحيان هنا وهنالك من طروحات من اجل تجميل الصورة والتقليل من بوادر الخطر القائم او المحتمل.

وجود الإرهـابيين تحت مسمى معتقلين وبأعداد كبيرة يشكل عبء كبير على القدرات الأمنية لأي دولة حيث ان هؤلاء ليسوا كما هو حال السجناء الاخرين بالإمكان اصلاحهم او تغيير نمط سلوكهم وتفكيرهم كما ان جمعهم في حيز محدد يمنحهم قدرة عالية على تبادل التجارب وتطوير أساليب الاتصال فضلا عن تشجيع من منهم دون مستوى السلوك الإرهـابي للوصول الى اعلى مستوياته، وهذا الامر مشخص مسبقا سواء في العراق من خلال سجن بوكا او في الولايات المتحدة نفسها صاحبة مشروع نقل الإرهـابيين الى العراق من خلال سجن غوانتنامو.

**نقل الإرهـابيين والامن الوطني (القومي) العراقي**

الامن القومي كمفهوم عام سوى بالنسبة للعراق او لاي دولة كانت هو (القيم النظرية والسياسيات والاهداف العملية للدولة المتعلقة بضمان حالة السلام والطمأنينة وسلامة اركان الدولة الثلاثة (الأرض، الشعب، النظام) وديمومة مقومات الاستقرار ومحددات وضوابط الاستمرار وشروطه وتلبية احتياجات عامة الشعب لاسيما الأمنية منها وتامين المصالح الحيوية وتحقيق الأهداف المرسومة والحماية من الاخطار القائمة والمحتملة داخليا وخارجيا مع مراعات المتغيرات الحاصلة سواء الداخلية منها او الإقليمية او الدولية وبتالي فإن ما يسعى اليه القائمون على الامن القومي هو تحقيق اقصى درجات الامن الاجتماعي للمواطن امام هذا المفهوم اين يقف هذا القرار الأمني الخطير مما يعنيه الامن القومي كطموح مشروع للمواطن العراقي.

من هذا المنطلق فإن العبث بالأمن من خلال قبول ما تمليه الإدارة الامريكية على الحكومة العراقية تحت ذرائع شتى قد يؤدي الى منا لا تحمد عقباه. اما الحديث عن ان من بين هؤلاء من يكون مطلوباً للقضاء العراقي وبالتالي فإن استلامهم سيتيح القضاء العراقي خلق فرصة لمحاكمتهم او انهم سيشكلون مصدرا هاما للمعلومات التي ستحصل عليها لجان التحقيق والاستخبارات عند استجوابهم. فإن هنالك الكثير من الخيارات التي يمكن ان تطرح وتنفذ على ارض الواقع لجني الجوانب الإيجابية من هؤلاء دون الاعتماد على

صيغ النقل والاستلام الجماعي لأعداد ستزيد عن السبعة الاف إرهـ ابـ ي حتما، اما اعتماد الصيغة الحالية الملزمة على الجانب العراقي دونما أي مرونة تذكر فإن في ذلك الكثير من الجوانب السلبية التي قد تتفاقم لتصل الى مستوى الخطورة بما يمس الامن الوطني العراقي. الذي هو الان في مراحل تعافيه الأولى ان لم يكن قد لايزال هشا في بعض جوانبه. وان أي اهتزاز عنيف سيعود بنا الى مرحلة (اللا امن) التي كلفت العراق فيما سبق من الأرواح والأموال الكثير على مدى السنوات الممتدة من عام 2003 وحتى انحسار المد الإرهـ ابـ ي و الد1عشي.

**دوافع الطلب الامريكي**

لا يمكن ان يفهم قرارُ نقْلِ معتقلي تنظيم د1عش من شمال شرق سوريا إلى العراق على انه مجرد خطوةً إجرائيةً مكملة لما يجب ان يفعله العراق لمواجهة الإرهـ اب القادم من سوريا في ظل تحديات امنية معقدة تشهدها عموم منطقة الجوار الإقليمي للعراق ووضع أمنيٍ معقَّد للغاية تشهده الحدود العراقية السورية فحسب، بل يمكن اعتباره تحولًا نوعيًا في أساليب إدارة عمليات مكافحة الإرهـ اب للقضاء على الإرث المتبقي لتنظيم لم تنتهِ خطورته بانهيار قياداته وقواعده في العراق في كانون الأول عام 2017 وفي سوريا عام 2019 وفق وجهة النظر الامريكية التي لا تريد ان تكون طرفا في هذه العمليات من خلال جنودها على الأرض المرفوضين عراقيا و المحدودين سورياً. فالأعداد الكبيرة التي تصل الى عشرات الالاف من الارهـ ابـ يين الذين ظلوا لسنواتٍ طويلة محتجزين في سجون سوريا التي تقاسمتها قسد مع الاخرين يجب وفق التصور الأمريكي للحالة القائمة ان يغادروا سوريا. حيث انهم كانوا ولا يزالوا يشكّلون تهديدًا مستقبلياً قد يكون مؤجَّلًا لبعض الوقت الا انه لا يمكن ان يحسب على انه خطرًا منتهيًا، لأسباب عديدة أهمها الفكر التكفيري المترسخ في اذهان وعقول هؤلاء السجناء وامتلاكهم خبراتٍ تنظيميةٍ عالية مستوى وتجاربهم السابقة حيث ان الكثير منهم قد اودع سابقا في مثل هذه السجون وقد يكون قد اطلق سراحه او هرب اثناء عمليات هدم الاسوار ثم القي القبض عليه مجددا. كذلك امتلاكهم لروابطَ شبكيةٍ قابلةٍ لإعادة التفعيل تحت أي ضرف مثل ما حصل بعد عملية هدم الاسوار في العراق في تموز عام 2013.

فضلا عن ذلك فإن الطبيعة المغلفة بالصعوبات للقرار تأتي في خضم تنامي سياقٍ إقليميٍ يتسم بتراجع الانخراط الدولي المباشر في إدارة ملف الإرهـ ابـ يين الأجانب من قبل الكثير من الدول لأسباب اقتصادية او قانونية او حتى امنية، مقابل ذلك تجد الولايات المتحدة ان الخيار الأفضل هو تحميل الدول المتضررة (والمقصود بها هنا العراق وسوريا بالدرجة الأساس) مسؤولية التعامل معهم وتحمل أعباء ايوائهم ولكون سوريا في وضع قلق للغاية وان وجود هؤلاء قد يزيد من الأعباء الأمنية على حكومة الشرع المنفتحة بكل امكانياتها للتطبيع مع "اسرائيل" والداخلة وبقوة تحت عباءة أمريكا فان العبء الأكبر يجب ان يتحمله

العراق ربما لأسباب تتعلق في محاولة أمريكية لجر العراق الى مستنقع الإرهاب مجددا بعد ان انسحبت القوات الامريكية من قواعد لها في العراق وبعد ان هيمنت فصائل المقاومة الإسلامية على اكثر من نصف من المقاعد البرلمانية. وعليه فإن نقل المعتقلين لا يعكس فقط ترتيباتٍ أمنيةً بين أطرافٍ معنيةٍ، بل يجسّد عملية إعادة توزيعٍ جديد يتناسب والوضع القائم للتهديد على المستوى الإقليمي، حيث يصبح العراق بمثابة ساحةً مركزيةً لإيواء الإرهـابيين بشكل مقبول دوليا وكذلك لتحميل العراق مسؤولية إدارة أحد أخطر الملفات المرتبطة بالإرهـاب العابر للحدود.

يضاف الى ذلك وبعد النتائج الإقليمية التي افرزتها حرب الاثنا عشر يوما وما سبقها من توغل صهيوني في قطاع غزة و الموقف العراقي المعلن المساند لعملية طوفان الأقصى لاسيما من قبل فصائل المقاومة الإسلامية دفع الإدارة الامريكية الحالية تحت قيادة ترامب ووزير دفاعه (بيت هيغست) ووزير خارجيته (ماركو روبيو) ان يعملون جميعا على ان تحويل العراق الى تابع مطيع للإرادة السياسية الامريكية من خلال التهديد او العقوبات الاقتصادية او الدخول في اتفاقات غير متوازنة نتائجها النهائية لصالح الولايات المتحدة الامريكية دون ان يجني العراق أي فائدة منها. فبعد المماطلة التي استمرت لسنوات من اجل تطبيق قرار مجلس النواب العراقي في مطلع عام 2020 بإخراج القوات الامريكية والأجنبية من العراق على اثر استهداف قادة النصر يوم 3 كانون الثاني 2020. تحاول الإدارة الامريكية الالتفاف بشكل غير مباشر على كل ما جرى الاتفاق عليه في اجتماعات اللجان المشتركة لأنهاء الوجود العسكري. وعليه وكتحصيل حاصل ونتيجة حتمية فإن عملية نقل السجناء وما سيرافقها ستجر الضرورة الأمنية قبول العراق بالتواجد للأمريكي باي شكل يجده الامريكان مناسبا على الارض العراقية تحت ذريعة الشراكة الأمنية والخشية من انفلات امني بسبب الأعداد الكبيرة من الإرهـابيين المعتقلين في العراق وهذا الامر يعتبر جزء مما تخطط له الإدارة الامريكية.

**الولايات المتحدة من جهتها وكحقيقة معلنة من جانبها الا انها بعيدة عن الواقع على الأرض تدعي بأن هنالك مبررين هما اللذان دفعها رسميا لاتخاذ هذا القرار وهما:**

**أولاً:** رغبةُ الولايات المتحدة في إغلاق الملف سريعًا ضمن مسارٍ قانونيٍ وسياديٍ واضح، فالتعجيل بالجدول الزمني يعكس إدراكًا لحساسية بقاء هذا العدد من العناصر الخطرة في بيئات احتجاز هشة والمتمثلة بالأراضي السورية.

**ثانياً:** يهدف إلى تقليص مخاطر الفراغ الأمني الناجم عن احتدام المعارك بين النظام السوري وقسد أو محاولات الاستهداف والتهريب التي قد تقوم بها د1عش مثلما فعلت ولمرات عديدة سابقا خلال فترات الانتظار الطويلة.

**الذرائع الامريكية لعملية نقل الإرهـابـيين**

الذرائع والدوافع المعلنة من قبل الإدارة الامريكية في نقل هؤلاء الإرهـابـيين الى العراق دون التفكير بأرسال ولو جزء منهم الى دول أخرى لاسيما الأردن التي باتت بالآونة الأخرى **قاعدة دعم لوجستي للقوات الأمريكية تمحور حول ما يلي:**

1. الذريعة الأولى هي ان قسم من هؤلاء هم عراقيون وبالتالي فلا ضير من استلامهم من قبل الجانب العراقي ومحاكمتهم من قبل القضاء العراقي.
2. الذريعة الثانية ان البعض من هؤلاء دون تحديد تقريبي لأعدادهم لاسيما من سبق لهم ان تواجدوا في العراق و نفذوا اعمال إرهـابـية في الأراضي العراقية وبذلك فهم مطلوبين للقضاء العراقي مما يتوجب استلامهم من قبل الجانب العراقي.
3. الذريعة الثالثة هي ان هؤلاء يمتلكون معلومات استخبارية عالية المستوى كونهم عملوا ولفترات طويلة في التنظيمات الإرهـابـية وبالتالي فان وجودهم في العراق واجراء التحقيق معهم سيثمر وفق تصور الإدارة الامريكية عن وفرة من المعلومات الاستخبارية ذات الاهمية العليا.
4. الذريعة الرابعة هي ان وضعهم تحت السيطرة الأمنية العراقية سيساهم في استتباب الامن في عموم الجوار الإقليمي العراقي وهذا ما سيتعكس إيجابيا وفق وجهة النظر الامريكية على الامن الوطني العراقي.

**مبررات القبول العراقية**

بقدر تعلق الامر بالعراق والحكومة العراقية الحالية رغم انها حكومة تصريف اعمال **فأنها أمام ثلاث خياراتٍ:**

1. ترْكُ الوضع على حاله مع خطرِ فتْحِ السجون وهروب المعتقلين دون اتخاذ أي اجراء او إعطاء موافقة بالنقل.
2. ان تجري الحكومة العراقية اتصالات مكثفة مع الإدارة الامريكية حول تسلمَ الحكومة السورية إدارة السجون لمن هم من غير العراقيين وليسوا أولئك مطلوبين للقضاء العراق بجرائم إرهـابـية من الأجانب وبأشراف امريكي مباشر وهو خيارٌ يمكن وصفه بالصعب بسبب غياب انتقالٍ منظّمٍ للسيطرة من قسد إلى دمشق وسط حالة اللااستقرار في الجانب السوري.
3. الخيار الثالث يتمثّل بنقل المعتقلين إلى العراق، والذي اعتبرته الحكومة الحالية في بغداد الخيار الأفضل.

وبالفعل اخذ بالخيار الثالث حيث إن المجلس الوزاري للأمن الوطني وافق في اجتماعه الأخير بالتعاون مع التحالف الدولي على استلام العراق معتقلي التنظيم من الجنسية العراقية والجنسيات الأخرى من بريطانيا

وألمانيا وفرنسا وبلجيكا والسويد ودولٍ أخرى من الاتحاد الأوروبي، إذ يشكّل العراقيون العدد الأكبر منهم وسيُحاكمون بموجب الولاية القضائية العراقية.

بالرغم من ان العملية تجري بسرعة غير مسبوقة وبدعم لوجستي لأغراض الانتهاء من عمليات النقل بأسرع ما يمكن وخلال اقل من شهر حسب ما صرح به مسؤولين أمريكيين مكلفين بهذه المهمة ونها تجري وفق مسار ربط النقل السريع والمتفاوت في الأعداد بالمسار القضائي داخل العراق وهي محاولة أمريكية مكشوفة لمنح عملية نقل الإرهـابـيين غطاءًا قانونيًا بما يعزّز سردية نقل المسؤولية إلى الدولة المعنية مباشرةً بجرائم التنظيم وهي العراق دون الاخذ بنظر الاعتبار ان غالبيتهم قد القي القبض عليهم في الداخل السوري، فإن هذا التسريع يضع المنظومة الأمنية والقضائية العراقية تحت ضغطٍ زمنيٍ كبير وغير مسبوق، ما قد يفرض تحدياتٍ امنية ولوجستية واقتصادية تتعلق بقدرة مرافق الاحتجاز أي السجون العراقية الحالية وإجراءات المحاكمات لهذا العدد الكبير من الإرهـابـيين مع وجوب وجود ضمان عدم تحول الملف إلى نقطة استنزافٍ أمنيٍ أو ثغرةٍ يمكن أن يستثمرها التنظيم دعائيًا أو عملياتيًا وهنا تكمن خطورة القرار العراقي الذي لم يعر اهتماما لكل ذلك وبقيت الحكومة العراقية مصرة على جانب واحد الا وهو الفائدة الاستخبارية التي سيتم جنيها مستقبلا بعد التحقيق مع هؤلاء.

يضاف الى كل ذلك فان الحكومة العراقية الحالية من جهتها ورغم انها وبحكم الدستور حكومة تصريف اعمال الا انها تجد في الذرائع الامريكية رغم ما ينتابها من ضبابية مبررا لقبولها متخذة من ذريعة الفوائد الاستخبارية التي ستجنى من هؤلاء سببا اساسي في قبولهم كما بينا في أعلاه. كذلك فإن الحكومة العراقية ودون ان تعرف عدد العراقيين منهم ترى ان الضرورة تحتم استلام هؤلاء كونهم عراقيون. لم تجد الحكومة العراقية ذرائع أخرى مقنعة عدا ما تداولته وسائط التواصل الاجتماعي الا انها ومن باب إشاعة نوع من الطمأنينة اكدت في بيان مقتضب حول الموضوع بانها ستقوم بتسليم الأجانب منهم الى دولهم بأسرع وقت ممكن وهذا الامر هو الاخر تنتابه الكثير من الشكوك فأي بلد لم يوقع مع العراق اتفاقية تبادل مجرمين او سجناء سيرفض استلام مواطنيه ان لم يكن يرغب في ذلك. كما ان بعض البلدان التي جرى الاتفاق معها في السابق لاستلام السجينات الارهـابـيات او الأطفال الذين خلفهم الإرهـابـيون لا تزال تلك الدول تراوغ من اجل ان لا تتم إجراءات التسليم اصوليا تحت ذرائع شتى.

### مراكز اعتقال الإرهـابـيين في العراق

في بغداد وحدها هنالك ثلاثة معتقلات رئيسية كانت والى وقت قريب تأوي اعداد كبيرة من الإرهـابـيين. الأول هو سجت كروبر في التاجي والذي الغي لاحقا بعد مغادرة القوات الامريكية العراقية في نهاية عام 2011 وسجن التاجي وهو واحد من السجون الجديدة التي جرى انشائها بعد عام 2003

على اثر تفاقم العمليات الإرهـ ـابـ ـية وازدياد عدد السجناء من الإرهـ ـابـ ـيين وقد شهد السجن محاولات عديدة للهروب كان اخطرها في تموز 2013 بالترافق مع عملية الهروب الناجحة التي جرت في نفس الوقت في سجن أبو غريب. اما اقدم السجون واشهرها واكبرها فهو سجن أبو غريب الذي حفل بالحوادث ومنها ما جرى الترويج له في 29 نيسان 2004 حينما انتشرت عبر وسائل الاعلام العالمية مشاهد غير أخلاقية تمارس تجاه السجناء الا ان هذا السجن اصبح حديث العالم باسره حينما نفذت التنظيمات الإرهـ ـابـ ـية أوسع عملية للهروب الجماعي في منتصف تموز عام 2013 والتي اطلق عليها تنظيم د1عش في حينها عملية (هدم او كسر الاسوار) والتي نجم عنها هروب اكثر من الف إرهـ ـابـ ـي. 300 منهم كانوا قد حكموا بالإعدام وتم نقلهم من سجن الناصرية الى بغداد على أساس تنفيذ احكام الإعدام بهم. الا انهم هربوا مع الهاربين حينها وبعد تحقيقات استمرت لأشهر لم يعاقب من كان السبب فيما حصل بل تحمل وزر هذه العملية عدد من ضباط الشرطة الاتحادية في مقدمتهم احد امري الالوية مع مجموعة من المراتب في حين لم تجري أي مسائلة لمن امر بسحب المقرات المسيطرة وقوة الحماية من السجن قبل حصول عملية الهروب كما لم يتم الكشف عن دوافع عدم اعدام الـ 300 إرهـ ـابـ ـي في سجن الناصرية حينها رغم توفر متطلبات الإعدام في السجن المذكور وتحمل وزر نقلهم الى بغداد رغم كل المخاطر.

هنالك أكثر من 30 معتقل وسجن في العراق الا ان العناصر الإرهـ ـابـ ـية لاسيما أولئك الذين جرى محاكمتهم و اكتسبت الاحكام الدرجة القطعية فيتوزعون في السابق على عشرة سجون الغي أحدها بعد مغادرة الامريكان وهي موزعة على عدد من المحافظات مع **وجود إرهـ ـابـ ـيين اخرين لم يجري نقلهم لهذه السجون وكما يلي:**

1. سجن التاجي المركزي وكان على مقربة منه سجن كروبر الذي سجن فيه ال 55 مطلوبا للقوات الامريكية والذي الغي لاحقا بعد خروج القوات الامريكية من العراق عام 2011.
2. سجن أبو غريب المركزي ويطلق عليه سجن الكرخ المركزي.
3. سجن العدالة (الكاظمية) ويسمى سجن القصوى، ويحتوي أيضا على سجن النساء الارهـ ـابـ ـيات.
4. سجن الناصرية المركزي (الحوت).
5. سجن البصرة المركزي.
6. سجن بابل الإصلاحي المركزي (الكفل) وهو سجن حديث العهد.
7. سجن الفيصلية بمحافظة نينوى وعدد السجناء الإرهـ ـابـ ـيين فيه محدود جدا لدواعي امنية.
8. سجن بأدوش الذي استبيح من قبل د1عش في حزيران 2014 والذي يجري تأهيله بالوقت الحاضر.
9. سجن التسفيرات والذي الغي لاحقا وجرى نقله الى وزارة الداخلية.
10. سجن سوسة في محافظة السلمانية.

فضلا عن سجن كروبر والذي يقع على مقربة من مطار بغداد الدولي و الذي سجن فيه الـ 55 مطلوبا للقوات الامريكية والذي الغي لاحقا بعد خروج القوات الامريكية من العراق عام 2011 وتجري عملية إعادة تأهيله بشكل سريع مجددا لاستقبال جزء من السبعة الالاف إرهـ ابـ ي.

السؤال المطروح هو هل تمتلك السجون العراقية، التي تئنّ تحت وطأة الاكتظاظ المفرط، القدرة على استيعاب 7 آلاف مقاتل متمرس من أخطر إرهـ ابـ يي العالم لاسيما وان أن السجون العراقية تعاني أزمة بنيوية عميقة، تتجسد في الاكتظاظ، وضعف البنى التحتية، ونقص الكوادر والخدمات، إضافة إلى الخروقات الأمنية والتكاليف المالية المتصاعدة. وفي ظل هذه الظروف، فإن نقل آلاف المعتقلين من عناصر تنظيم د1عش من سوريا إلى العراق لا يبدو مجرد إجراء إداري أو أمني، بل خطوة عالية المخاطر، قد تضع المنظومة الإصلاح العراقية برمتها على حافة الانهيار. ثم **هل يمتلك العراق فعلاً القدرة المؤسسية والأمنية والمالية لاستقبال آلاف المعتقلين القادمين من سوريا؟ أم أن الخطوة تمثل عبئاً إضافياً على منظومة سجنية تعاني أصلاً من أزمات مزمنة؟**

أن هؤلاء المعتقلين يضمّون عراقيين وأجانب من جنسيات عربية وآسيوية وأفريقية وأوروبية، بينهم مقاتلون من دول مغاربية وخليجية وصومالية وآسيوية، إضافة إلى عناصر يحملون جنسيات أوروبية. وبحسب التقديرات، سيجري توزيعهم على ثلاثة سجون مركزية: سجن سوسة في السليمانية، وسجن الناصرية المركزي المعروف بسجن الحوت، إضافة إلى سجن المطار في بغداد المعروف بسجن كروبر المتوقف عن العمل حاليا. وإذا ما عدنا لموقف الحكومة العراقية قبل فترة ليست بالبعيدة فان وفي آب 2024، أقر وزير العدل خالد شواني بشكل صريح بأن المؤسسات الإصلاحية العراقية تشهد اكتظاظاً كبيراً، موضحاً أن الطاقة الاستيعابية للسجون لا تتجاوز 25 ألف نزيل، في حين تضم فعلياً نحو 65 ألفاً. واعتبر الوزير أن هذا الفارق الهائل يمثل أحد أبرز أسباب عدم الامتثال لمعايير حقوق الإنسان والبيئة الصالحة للنزلاء رغم إطلاق سراح الالاف من السجناء على إثر صدور قرار العفو العام. في ذات الوقت وصفت منظمة العفو الدولية، في تقريرها الصادر عام 2024، أوضاع السجون العراقية بالمزرية، مشيرة إلى الاكتظاظ الحاد ونقص الخدمات الأساسية، من رعاية صحية وغذاء ومساحات معيشة إنسانية.

حتى مع إقرار قانون العفو العام وتعديلاته في كانون الثاني 2025، وما ترتب عليه من إطلاق سراح أكثر من 40 ألف سجين، لم تنتهِ أزمة الاكتظاظ. ففي آذار2025، أكد وزير العدل مجددا أن نسبة الاكتظاظ لا تزال بحدود 200%، بعد أن كانت تصل إلى 300% في بعض الفترات، موزعة على 31 سجناً في عموم البلاد. وأشار الوزير في حديثه إلى نقطة بالغة الدلالة، حين قال إن آلاف المحتجزين لا يزالون في عهدة الأجهزة الأمنية، ولم يُنقلوا بعد إلى وزارة العدل بسبب نقص القدرة الاستيعابية. وهو ما يعني أن أي فراغ يُخلق بفعل الإفراجات سيُملأ سريعاً بموقوفين جدد، ما يجعل الحلول المؤقتة غير كافية لمعالجة الأزمة

البنيوية، وذلك لان بعض السجون وصلت فيها نسبة الاكتظاظ إلى ما يقارب عشرة أضعاف طاقتها الاستيعابية، فيما تتراوح النسب في سجون أخرى بين أربعة إلى ستة أضعاف، وهو ما يشكّل انتهاكاً واضحاً لحقوق السجناء ويقوّض أي جهد إصلاحي. وهنا يعاد طرح السؤال بصيغة أخرى إذا كان العراق عاجزاً عن حماية أجوائه وحدوده، فكيف له أن يؤمّن احتجاز أخطر الإرهـ ابـ يين في العالم؟ لاسيما وان السجون العراقية تشكو من تفاقم عالي المستوى في ضعف القدرة على ضبط إيقاع السجناء وتتصاعد بين الحين والأخر خروقات أمنية وإدارية داخل السجون، تشمل تهريب هواتف ومخدرات وحتى أسلحة، ما يعكس ضعف منظومة الرقابة ويضاعف المخاطر في حال استقبال عناصر إرهـ ابـ ية إضافية.

إلى جانب البعد الأمني، تبرز الكلفة الاقتصادية كعامل ضاغط لا يمكن تجاهله. فقد قدّر الخبراء الاقتصاديون ان كلفة السجين الواحد في السجون العراقية بنحو 9 الى 12 آلف دينار يومياً للطعام فقط، أي ما يعادل 270 الى 350 ألف دينار شهرياً، وأكثر من 3 ملايين دينار سنوياً. وبحسب هذه الحسابات، فإن احتجاز 7 آلاف عنصر من د1عش سيكلف الدولة أكثر من 60 الى 90 مليون دينار يومياً للطعام فقط، أي نحو ملياري الى ثلاثة مليارات دينار شهرياً، وأكثر من 24 الى 36 مليار دينار سنوياً، دون احتساب كلف الحراسة والخدمات الطبية والإدارية.

وعند احتساب هذه الخدمات فأن الكلفة الفعلية قد تصل إلى 25 ألف دينار يومياً لكل سجين، ما يعني عبئاً سنوياً قد يصل الى 50 مليون دولار، في وقت يعاني فيه العراق اختلالات مالية واعتماداً شبه كامل على الإيرادات النفطية المتقلبة.

### بوكا ومخلفاتها

لا يمكن ادراك ما لذي تعنيه معسكرات الاعتقال للإرهـ ابـ ين دون البحث والتقصي في يومياتهم ومقابلتهم المتلفزة لاسيما ذلك السجن الذي ملئ الافاق شهرة والذي يقبع في منطقة صحراوية جنوب البصرة الا وهو سجن بوكا الذي كان يدار كليا من قبل الامريكان دون ادنى تدخل من قبل الجانب العراقي. يصف احدهم وهو إرهـ ابـ ي تونسي كان قد اودع بهذا السجن قبل اغلاقه بقترة وجهة نظر الإرهـ ابـ يين عن هذا السجن حيث يقول في مقابلة له مع مؤلف كتاب (د1عش نشأته. ارهـ ابـ هـ. أهدافه. استراتيجيته لمازن أبو شندب الصادر عام 2014) حيث يصف هذا الإرهـ ابـ ي سجن بوكا بما يلي (لقد كان الرعب من بوكا يسيطر عليهم هم أيضا (ويقصد هنا من كان معه في طريقه الى السجن)، قبل أن يدركوا أنه أبعد ما يكون عن أكبر مخاوفهم، بل لقد قدّم لهم السجن الذي يديره الأميركيون فرصة استثنائية). إرهـ ابـ ي اخر يتحدث عن السجن بقوله (لم يكن ليمكننا التجمع على هذا النحو في بغداد أو في أي مكان آخر. كان سيعد الأمر خطيرا جدا. لقد كنا في أمان، بل وعلى بعد بضع مئات من الأمتار من قيادة تنظيم القاعدة). هذا من جانب من

جانب اخر نجد ان البغدادي ما كان له ان يحقق جزء من حلمه الموعود بإقامة (الدولة الإسلامية) لولا بوكا ومساعدة الامريكان حيث يستطرد التونسي في حديثه عن البغدادي اثناء وجوده معه في سجن بوكا بالقول (كذلك بدا أن للبغدادي طريقة مع سجّانيه، كان الأميركيون ينظرون إليه على أنه شخص يستطيع حل النزاعات بين الفرق المختلفة، والإبقاء على النظام في المعسكر. وبمرور الوقت، أصبح حاضرا في كل مشكلة تطرأ في المعسكر. لقد أراد أن يكون زعيم السجن، و كان يتبنى سياسة (فرّق تسد) للحصول على ما يريد، وهو المكانة المتميزة. وقد نجح في ذلك.وفي ديسمبر (كانون الأول) عام 2004 لم يصبح البغدادي في نظر سجّانيه مصدر خطر أو تهديد، وتم إطلاق سراحه، لقد حظي البغدادي باحترام الجيش الأميركي. عندما كان يريد زيارة سجناء في معسكر آخر، كان ينال ما يطلب، في حين كان مصير طلبنا الرفض. وكانت استراتيجيته الجديدة تتبلور أمام أنظارنا، وهي تأسيس (دولة إسلامية). لو لم يكن هناك سجون أميركية في العراق، لما خرج تنظيم د1عش إلى حيز الوجود. لقد كان بوكا بمثابة مصنع أنتجنا جميعا، وكوّن نهجنا الفكري).

في سجن بوكا، كان كل الأمراء يجتمعون بشكل منتظم. يقول أحدهم وهو سجين عراقي (أصبحنا قريبين جدا من الأشخاص المسجونين معنا. عرفنا قدراتهم. كنا نعرف ما يمكنهم وما لا يمكنهم القيام به، وكيفية استخدامها، ولأي سبب من الأسباب. وكان أهم الأشخاص في معسكر بوكا هم الذين كانت لهم صلة وثيقة بالزرقاوي الذي اشتهر في عام 2004 بأنه زعيم القاعدة. كان لدينا

الكثير من الوقت لنجلس ونخطط. لقد كانت البيئة مثالية، اتفقنا جميعا على أن نلتقي عندما نخرج. وكانت وسيلة إعادة الاتصال سهلة. كتبنا تفاصيل كل شخص منا على (شريط الأستيك المطاط) الموجود في السراويل الداخلية. وتواصلنا عندما خرجنا. كان أي شخص مهم بالنسبة لي مكتوب على شريط المطاط الأبيض. كان عندي أرقام هواتفهم وقراهم. وبحلول عام 2009. كان الكثير منا

قد عاد للقيام بما كنا نقوم به قبل اعتقالنا. ولكننا كنا نقوم بذلك هذه المرة على نحو أفضل).

هنالك حقيقة يعرفها قادة الأجهزة الأمنية العراقية الذين عاصروا القاعدة وكان لهم حضور اثناء صعود نجم د1عش كأخطر تنظيم إرهـ ـابـ ي في العراق وسوريا أن 17 من الـ 25 قائدا الأهم من قادة تنظيم د1عش الذين أداروا الحرب في العراق وسوريا أمضوا وقتا في السجون الأميركية بين عامي 2004 و2011. وجرى نقل بعضهم من سجن بوكا إلى سجون عراقية، حيث سمحت سلسلة من عمليات الهروب من السجون خلال السنوات القليلة الماضية بفرار كثير من كبار القادة وانضمامهم إلى صفوف المقاتلين.

حيث شهد سجن أبو غريب كما بينا في أعلاه أكبر عملية هروب وأكثرها ضررا في شهر تموز من عام 2013، حيث هرب ما يصل إلى 1000 سجين، كثير منهم من كبار المتطرفين الذين سلمهم الجيش الأميركي المغادر، بعد أن تم اقتحام هذا السجن عن طريق قوات تنظيم د1عش الذين شنوا غارة متزامنة وناجحة وكذلك على سجن التاجي القريب لتشتيت الجهد او لمحاولة أخرى قد تكون ناجحة لأطلاق سراح السجناء من الإرهـ ابـ يين في سجن التاجي.

الحدث الأكثر خطورة وتأثير على التنظيمات الإرهـ ابـ ية في العراق هو مقتل أبو عمر البغدادي وأبو أيوب المصري والذي كان بمثابة ضربة شديدة لتنظيم د1عش في مراحل تكوينه الأولى، ولكن المناصب التي شغرت بمقتلهما سرعان ما شغلها خريجو معسكر بوكا، الذي كانت الأنساق العليا فيه قد بدأت التحضير لتلك اللحظة منذ أيام سجنهم الأولى. يقول احد كبار الإرهـ ابـ يين العرب والذي اعلن التوبة وعاد الى بلاده تونس (لقد كان سجن بوكا بالنسبة إلينا أكاديمية دراسية، ولكنه كان بالنسبة إليهم مدرسة للإدارة، يقصد كبار القادة وبضمنهم أبو بكر البغدادي، حيث لم يكن السجن حلقة مفرغة أبدا في نظر الكثيرين الذين تلقوا توجيهاتهم وإرشاداتهم داخل السجن بل كان بحق مركز للتعلم) يختتم التونسي حديثه بالقول (في عالم خريجي معسكر بوكا، ليس ثمة مجال قط أمام المذاهب التعديلية أو التنقيحية، أو حتى أمام التأمل.. وفي إشارة إلى كبار أعضاء تنظيم داعش القريبين من البغدادي يقول: (هناك أناس آخرون ليسوا من أصحاب التنظير. أولئك الذين بدأوا في معسكر بوكا، مثلي تماما. ثم صار الأمر أكبر منا جميعا. لا يمكن لأحد إيقاف ذلك الآن. إن الأمر بحق خارج عن سيطرة أي شخص. لا البغدادي، ولا أي عنصر آخر في دائرته). مما تقدم يتضح ان خطورة مثل هذه السجون تكمن في أسلوب ادارتها كونها تتيح للإرهـ ابـ يين فرص واسعة لغرض رفع مستوى جاهزيتهم لمراحل لاحقة قد ينوي التنظيم تصعيد عملياته الإرهـ ابـ ية خلالها. كما انها تمكن من لم يكن بالمستوى المطلوب من حيث درجة قناعته بما يؤمن به من أفكار متشددة وقناعات عقائدية ذات طابع متطرف بأن يعدل مسارات تفكيره وصولا الى اعلى درجات التطرف. ولذلك فان إعادة فتح سجن او سجون جديدة بهذا العدد الكبير من الإرهـ ابـ يين قد يخلق افضل الفرص لتنظيم د1عش الإرهـ ابـ ي في خلق بيئات قادرة على ان تكون مستقبلا بمثابة أجهزة تفريخ لعناصر إرهـ ابـ ية اكثر تشددا مما هو سائد الان.

**هدم الاسوار واحتمالية تكرار المشهد**

لم تكن ظهيرة يوم 17رمضان المصادف يوم 23 تموز من عام 2013 يوما عاديا في تاريخ العراق فقد شهد هذا اليوم اسوء كارثة امنية أدت لاحقا الى تداعيات امنية نجم عنها سقوط 40 % من الأراضي العراقية بيد د1عش تلك الكارثة المتمثلة بالهروب الجماعي للإرهـ ابـ ين من سجن أبو غريب المركزي والذي قدر عددهم

بحوالي أكثر من ألف كما بينا سابقا. هذه الحادثة والتي جرى التغطية على مسبيبها حينها وصدرت احكام بحق ضباط لم يكونوا هم المسؤولين بالدرجة الأساس عن ما حصل. الان وبعد هذا النقل الجماعي لألاف الإرهـ ـابـ ـيين الى السجون العراقية يمكن لها ان تتكرر اذا لم يعطى للجانب الاجرائي الأمني الأهمية الأكبر بالاستفادة من التجارب السابقة لاسيما وان العراق يحتجز نحو (12) ألف عنصر من عناصر التنظيم قبل المباشرة بنقل السبعة الالاف عدا المئات منهم الذين لم يتم نقلهم الى السجون المركزية ولايزالون رهن الاعتقال المؤقت في وحدات التحقيق.

يضاف الى ذلك هو ان الحدود العراقية السورية هل ستشهد تصاعد في عمليات التسلل لعناصر د1عش باتجاه العمق العراقي ترافق عملية النقل رغم كل الإجراءات الأمنية المتخذة على الحدود؟ خصوصاً بعد أن كشفت الأيام الماضية عن وجود تحديات جمة في عملية القضاء على فلول د1عش الذين أظهروا قدرة فائقة على التكيف مع المتغيرات والظروف الأمنية في العراق وسوريا وهذا ما أكدته حادثة القاء القبض في الانبار يوم 23 كانون الثاني الحالي على إرهـ ـابـ ـي كان يخطط لتفجير نفسه في احد المطاعم المكتظة بالعوائل.

**التساؤل الأكثر الحاحا بالوقت الحاضر هو هل باستطاعة د1عش ان تكرر سيناريو هدم الأسوار من جديد في العراق؟**

الجواب هو إن نجاح تنظيم د1عش في تنفيذ ذلك لا سامح الله له تداعيات عديدة، من بينها إعادة ترتيب صفوفه وتعزيز قدراته بمزيد من المقاتلين من ذوي الخبرة، وتنفيذ عمليات نوعية ضد أهداف حيوية عسكرية وأمنية وعلى نطاق أوسع في العراق مبتعدا كليا عن القيام بعمليات في سوريا لوجود تناغم بالوقت الحاضر بين الإدارة الحاكمة في دمشق وبين تنظيم د1عش، كمحاولة استهداف مخازن الأسلحة أو المواد اللوجستية الكبيرة أو المرافق والمنشآت وغيرها، لاسيما تلك العمليات ذات الطابع الإعلامي، كما ان مثل هذه العملية تهدف الى تعزيز الحافز لقواته وداعمية كما ان لها تأثير إيجابي على الروح المعنوية لقواتها حتى مع احتمالية الفشل.

يسعى تنظيم د1عش إلى إعادة تشكيل صفوفه بهدف استعادة نشاطه مرة أخرى، ومع الضغط العسكري الذي مورس عليه من قبل القوات الأمنية في مناطق مختلفة، إلا أنه ما زال قادراً على تنويع إستراتيجيته، مستفيداً مما يتمتع به من مرونة وقدرة على التكيف، وعليه، تمثل إستراتيجية هدم الأسوار إعادة لمرحلة تمهيدية للتنظيم من أجل صحوة جديدة، وتمكن خطورة مثل هذه العملية من قبل تنظيم د1عش من انها تمثل القيام مناورة استراتيجية كبيرة عبر عمليات التكيف وإعادة الهيكلة رغم طبيعة المخاطر المحتملة. وكذلك على صعيد الأساليب العملياتية والتعبوية الميدانية والعسكرية والأمنية وأيضا على صعيد الخطاب الإعلامي والسياسي، حيث سيبدأ بإعادة ترتيب أولوياته وفق المناطق، لكن على صعيد الخطاب يفسر التنظيم خسارته العسكرية في الأعوام 2017 و2019 بتواطؤ الدول الكبرى والإقليمية عليه، ويوظف ذلك على الصعيد الطائفي أيضاً والإقليمي، فوفقاً لكتاب إدارة التوحش تعد المرحلة الحالية التي يعيش فيها

التنظيم هي مرحلة شوكة النكاية والإنهاك والتي تتمثل بالعمل على إنهاك العدو عن طريق العمليات المتواصلة وبضمنها بلا شك عمليات هدم اسوار السجون.

اذا ما نجح تنظيم د1عش في إعادة التنظيم وتجاوز سلبيات المرحلة السابقة فانه سيعتمد مسارات جديدة، تتميز بكونها مستحدثة أي غير مسبوقة مع اقترانها بمراوغة عملياتية للأجهزة الأمنية والاستخباراتية، إذ سيتبع تنظيم د1عش نهجاً جديداً في تنفيذ عملياته الإرهـ ابـ ية، مع التركيز على استراتيجية هدم الأسوار ولكن بصيغ جديدة. ويأتي اعتماد تنظيم د1عش الإرهـ ابـ ي في اقتحام السجون من قبيل العقيدة الراسخة لديه، والتي جاءت تحت عديد من المسميات التي أطلقها التنظيم في كتيباته، والتي منها «إستراتيجية هدم الأسوار» أو «فك العاني» والمعروفة بما يسمى بـ«تحرير الأسير»، إذ تدور جميعها حول طرائق تحريب العناصر التكفيرية التي تقبع في السجون (تحويلهم الى عناصر مقاتلة وهم داخل السجون) وفقاً لمرجعية شرعية صيغت منذ زمن بعيد على أيدي عدد من رموز الجماعات والتنظيمات الإرهـ ابـ ية.

يأتي سعي التنظيم إلى اقتحام السجون في سياق استراتيجية وضعها زعيمه السابق أبو بكر البغدادي قبل مقتله بشهور، وعملت قيادة التنظيم في عهد أبي إبراهيم القريشي وأبي الحسن القريشي على اعتمادها والسعي إلى تطبيقها. ففي فترة ولاية أبي إبراهيم القريشي حيث ركز التنظيم على تطبيق هذه الاستراتيجية واتضح ذلك في قيامه بعدد من العمليات الكبرى التي استهدفت الهجوم على السجون، ان عمليات الهجوم على السجون واقتحامها، تمثل مؤشراً خطيراً وتدلل على حالة الاستفاقة على مختلف المستويات في تنفيذ الهجمات المسلحة من قبل قيادات التنظيم وقواعده، لا سيما أن التنظيم يعتمد على استراتيجية حرب العصابات والقتال المنخفض التكاليف والمقرون بمحاولات لاستنزاف خصومه من القوات الأمنية عن طريق ذئابه المنفردة، وإعادة بلورة الصورة الذهنية التي توحي بقوته وقدرة نفوذه على الاستمرار والمواجهة وفقاً لما يعرف بـ(البروباغندا الإعلامية).

ورغم ان الهجوم على السجون المركزية يعد من العمليات الصعبة، إذ يحتاج إلى تخطيط وتصميم دقيقين ومنظمين، وقوات مدربة، فضلاً عن عمليات مراقبة طويلة ورصد للأوضاع خارج السجن وداخله، خصوصاً أنه يقع في منطقة شبه عسكرية، وذلك حتى يمكن تحديد نوعية الحراسة ونوباتها المختلفة والأسلحة المتوفرة، والأهم من ذلك تحديد مكان إقامة العناصر والقيادات البارزة داخل السجن، وهو ما يتطلب معلومات تأتي من داخله. مع ذلك نجد ان د1عش قد نجحت ولمرات عديدة في هذه العمليات بأدنى مستوى من الفشل مما يعني انها قادرة مستقبلا على تكرار ذلك لاسيما وان اتساع رقعة السجون التي تضم اعداد كبيرة من الإرهـ ابـ يين سيمكن د1عش من اختيار الهدف الأمثل والاكثر نجاح في عملياتها القادمة.

**مخاطر الاستلام**

بقدر تعلق الامر بالأمن الوطني العراقي فان هنالك مجموعة مخاطر قد تتفاقم لاحقا لتصل الى مستوياتها العليا مما ينذر باحتمال حصول تصعيد خطير في العمليات الارهـ ـابـ ية على الاراضي العراقية او استهداف اهداف منتخبة خارج العراق تمثل جزء من مكونات السلطة العراقية كالسفارات والملحقيات الدبلوماسية او الوفود او السفراء او حتى المواطنين العراقيين المتواجدين خارج العراق **وهذه المخاطر قد تتخذ الاشكال التالية:**

**1.** عودة مبرمجة ومخطط لها لقيادات الخط الثالث لد1عش ممن تلقوا تدريبات في مخيم الهول في اساليب القيادة ليكونوا بمثابة قادة محاور او امارات كما يسميها داعش هؤلاء غالبيتهم من الشباب والكهول وبأعمار تتراوح بين 20 الى 40 عام بإمكانهم ان يعيدوا للتنظيم نشاطه لاسيما وان بقائهم لفترة اكثر من عشر سنوات في المخيم منحهم حصانة فكرية بحيث من الصعب ان تغادر تفكيرهم الاساليب الدموية التي تدربوا عليها.

**2.** التنظيم عمل طويلا وبالاستفادة من تجربة الاخفاق التي حصلت بعد هزيمته في العراق على اعادة النظر في الكثير من ثوابته السابقة لاسيما تلك التي كان ابو بكر ناجي قد بشر بها في كتاب (ادارة التوحش) وكذلك ما ورد في كتاب ابو عبدالله المهاجر (مسائل في فقه الجهاد) وكتاب (فرسان تحت راية النبي) للظواهري و كتاب نصر بن علي الانسي (الاستراتيجية العسكرية) حيث جرت خلال هذه الفترة مراجعة دقيقة لأسباب الاخفاق وايجاد صيغ جديدة يمكن من خلالها تلافي أي نقاط ضعف في العمل العسكري الميداني هذا الامر سينعكس بالتأكيد على الساحة العراقية اذا ما باشرت د1عش مجددا في عملياتها الارهـ ـابـ ية وان اغلب هؤلاء الإرهـ ـابـ يين المنقولين الى العراق قد تلقوا محاضرات من قادتهم داخل السجون بوجوب تغيير أنماط العمل.

**3.** الخطورة الاكبر في ما سينجم عن ترحيل عوائل الدو1عش الى العراق ودمجهم حسب ما هو مخطط له مع المجتمعات التي غادروها بعد خسارة د1عش للأرض. ويكمن الخطر في ان غالبية الصبية من عمر 6 الى 10 سنوات حينها اصبحوا الان بأعمار بين 16 الى 20 عام وهو العمر الاخطر في حياة الفرد وحسب وجهة نظر علماء النفس وعلماء الاجتماع ان هذه الفئة العمرية غالبا ما تكون مزاجية وميالة لرفض الاخر وانها تحاول محاكاة الرموز التي تعتقد انها ذات تأثير في حياة الاخرين لاسيما الرموز التي تتميز بالقوة والبطش وايذاء الاخر وهكذا نجد ان معسكرات الاحتجاز الجديدة ستكون بمثابة مصانع جديدة للإرهـ ـاب كما حصل في سجن بوكا على يد الامريكان سابقا. مما يضيف للمجتمع العراقي فئة متمردة ومتمرسة من الصعب السيطرة على سلوكياتها الارهابية والاجرامية مستقبلا.

**4.** الوضع العام في العراق والتحريض المتصاعد في بعض المناطق لاسيما الغربية منها ضد الدولة

ومؤسساتها وعودة ذات الاسطوانة السابقة التي كانت تتعالى قبل تمدد د1عش في حزيران 2014 وهي الشعور بالاضطهاد والتهميش. فضلا عما يطرح من افكار من قبل السياسيين هنا وهناك ومن خلال اللقاءات المتلفزة لهؤلاء او من خلال وسائط التواصل الاجتماعي من ان الحالة القائمة الان تستوجب اقامة أقاليم سني. كل تلك العوامل مجتمعة ستكون قادرة على تهيئة بيئة مستقبلة للإرهاب ثانيةً و رافضة لسيطرة الدولة وهذا ما يخطط له الارهـ ـاب لاسيما المدعوم من قبل بعض دول الجوار الإقليمي والمسكوت عنه من قبل الإدارة الامريكية.

**5.** التجربة السورية والسقوط المريع للأسد واستلام السلطة من قبل تنظيمات مسلحة كانت بالأمس على لائحة الارهـ ـاب ستشجع د1عش على المضي قدما من اجل تكرار التجربة على اقل تقدير في المناطق الغربية والشمالية الغربية من العراق لاسيما وان هناك في سوريا من يتحين الفرص لمعاودة التمدد داخل العراق من خلال هؤلاء الذين تقدر اعدادهم بألاف رغم انهم سيكوون محتجزين خلف القضبان الا ان أي انفلات امني داخل العراق سيؤدي حتما الى معاودة الإرهـ ـاب لتجربة هدم الاسوار.

**6.** الانكفاء الحاصل في قدرات الفصائل الاسلامية المسلحة في العراق بعد الانهيار السوري والاجتياح "الاسرائيلي" لغزة وجنوب لبنان والتوغل الغير متوقع للجيش "الاسرائيلي" داخل سوريا والذي نجم عنه تحديد كبير في قدرات هذه الفصائل على المناورة بالمستويات الاستراتيجية والتعبوية بعث الامل لدى تنظيم د1عش الارهـ ـابـ ي بان تحركاته المستقبلية في الساحة العراقية لن تجابه كما هو الحال في عام 2014 بنفس القوة بعد ان تصور ان ايران في وضعها التفاوضي الحالي مضطرة الى الابتعاد عن الدعم المباشر المسلح لهذه الفصائل داخل العراق لاسيما وانها خاضت حربا قبل ست اشهر وهي على اعتاب حرب جديدة قد تكون الأعنف مما يجعلها غير قادرة على الدعم المفتوح كما حصل في منتصف عام 2014 عند سقوط الموصل وتمدد د1عش.

**7.** الحضور الخطير للعنصر النسوي كجزء من منظومة الاستعداد لبناء د1عش مجددا يشكل هو الاخر خطورة بالغة كون السنوات التي قضتها تلك النسوة في مخيمات الايواء الى جانب السجناء من د1عش مثل مخيم الهول والصناعة وغيرها قد دفعهن للتوغل عميقا في الفكر الارهـ ـابـ ي المتطرف والدليل على ذلك هو ان من يدخل الى تلك المخيمات يجابه بمئات النساء وهن يرددن شعارات د1عش مع التركيز على الشعار الخطر وهو (الدولة باقية وتمدد). هذه المجاميع من النسوة اللواتي فقدن ازواجهن وابنائهن من الارهـ ـابـ يين وصل الكثير منهن الى سن اليأس وحالة البحث عن وسيلة للانتقام لذلك فأننا في العراق امام خطر كبير اذا ما نقلت جميع عوائل هؤلاء السبعة الاف إرهـ ـابـ ي الى العراق تحت نفس الذريعة التي تم نقل الإرهـ ـابـ يين بموجبها.

**التداعيات المحتملة**

رغم الأهداف الأمنية المُعلنة لعملية نقل معتقلي تنظيم د1عش، والمتمثلة بفرض السيطرة على هؤلاء والاستفادة من المعلومات الاستخبارية التي سيقدمونها. الا ان تنفيذُها يبقى محاطًا بمجموعةٍ من التحديات، التي تتراوح بين لوجستية وقضائية وأمنية واقتصادية، إلى جانب تداعياتٍ إنسانيةٍ قد تؤثر على الاستقرار الإقليمي:

**1. الوضع القانوني للمعتقلين الدو1عش:** إذ تضمُّ السجون والمخيمات في شمال شرق سوريا عشرات الآلاف من معتقلي تنظيم د1عش وعائلاتهم من عشرات الدول والمنوي نقلهم الى السجون العراقية، ولا يزال الكثير منهم في وضعٍ قانونيٍ غير مستقرٍ وغامضٍ بعد أن رفضت حكوماتهم الأصلية إعادتهم إلى أوطانهم هذا الامر يضيف أعباء كبيرة على الجانب العراقي وقد يودي الى حصول **امرين في غاية الخطورة وهما:**

- عمليات اطلاق سراح عناصر إرهـ ابـ ية خطيرة نتيجة ضياع او اتلاف او عدم استلام ملفاتهم من قبل الجانب العراقي منا يمكنهم من الانكار وبالتالي قد تجري تبرئتهم وبالتأكيد سيعاودون نشاطهم الارهـ ابـ ي حال لطلاق سراحهم.
- استشراء الفساد الإداري والمالي في المنظومة الأمنية والقانونية سيجعل من السهل على التنظيم العمل من اجل إطلاق سراح عناصره التي يجد من الضروري مغادرتها للسجون من اجل معاودة نشاطها الإرهـ ابـ ي.

**2. ملف عائلات التنظيم في المخيمات:** حيثُ يعيش عشراتُ الآلاف من النساء والأطفال من عائلات مقاتلي د1عش في مخيمات، أبرزُها مخيم الهول الذي سيطرت عليه الحكومة السورية بعد انسحاب قوات سوريا الديمقراطية، بالإضافة إلى مخيم الروج، إذ تشير التقديرات إلى أن المخيمات تضمُّ ما بين 35 ألفًا و40 ألف شخص، غالبيتهم العظمى من النساء والأطفال، وتؤوي هذه المخيمات سوريين وعراقيين إلى جانب آلاف الأجانب في ظل ظروفٍ إنسانيةٍ وأمنيةٍ معقّدةٍ، مما يجعل قضية معتقلي د1عش وعائلاتهم من أكثر القضايا حساسية وتحديًا على الصعيدين الإقليمي والدولي، اذ يحتمل ان تطالب الإدارة الامريكية العراق ومن باب انساني بنقل هذه العائلات الى الداخل العراقي ليكونوا قرب ذويهم من السجناء.

**الجوانب الإيجابية في المجال الاستخباري**

لا يمكن انكار ان وجود 7000 ارهـ ابـ ي تحت قبضة الوكالات الاستخبارية العراقية سيعطي حتما نتائج إيجابية بقدر تعلق الامر بالمعلومات الاستخبارية هذا الامر ممكن الحصول اذا ما سخرت كل الطاقات

الاستخبارية والتحقيقية لأغراض التحقيق واكمال لوائح الاتهام لمن تثبت ادانته منهم. و رغم ذلك فان ان المعلومات التي يحتمل ان يدلون بها هي اقرب ما يكون الى نتائج التحقيق الجنائي اذا ما جرى التركيز فقط اثناء التحقيق على ما قائم به هؤلاء الإرهـ ـابـ ـيين من جرائم. الا ان الفائدة تتسع اذا ما جرى الاستنطاق والتحقيق حول طبيعة تكوين الشبكة الإرهـ ـابـ ـية التي ينتمي اليها الإرهـ ـابـ ـي وامتداداتها وأساليب التواصل. اما اذا اقتصر الامر فقط على ما حصل من جرائم إرهـ ـابـ ـية وأماكن حصولها ونتائجها فان الامر لا يعدو كونه وكما بينا تحيق جنائي بحت لغرض اثبات الأدلة لتقديمها لاحقا الى المحكمة.

عليه فإن هنالك عدد من الضوابط التي يفترض بالمحققين الالتزام بها عند التحقيق لغرض الوصول الى تحقيق الغاية التي من اجلها تم استلام هذا العدد الكبير من الإرهـ ـابـ ـيين من قبل السلطات العراقية هذه الضوابط هي:

1. توفر اضابير متكاملة لكل إرهـ ـابـ ـي تم استلامه.
2. الاستخدام الأمثل لتقنيات التحقيق المتوفرة لدى الجانب العراقي رغم قلتها.
3. متابعة اكتمال الشبكات التنظيمية للذين يجري التحقيق معهم وتحديد أهمية ومكانة و منصب كل فرد منهم.
4. ان يتاح الوقت الكافي للتحقيق مع كل إرهـ ـابـ ـي وان لا يصار الى اعتماد السرعة الغير المبررة بالتحقيق.
5. عدم جواز اجراء التحقيق الجماعي في المراحل الأولى من التحقيق.
6. اعتماد التدوين والتوثيق في كل مراحل التحقيق.
7. الرجوع الى المعلومات الاستخبارية السابقة المتيسرة لدى وكالات الاستخبارية للربط بين الاعترافات وما هو مثبت أصلا.

**الجوانب السلبية التي لها مساس غير مباشر بالأمن الوطني العراقي**

1. التكاليف والجهود لتامين متطلبات المعتقلات الأمنية من تجهيزات ومعدات ووسائل اتصال واليات وغيرها مع ديمومة الطاقة الكهربائية والاشتغال المتواصل لمنظومات المرابة والتصوير.
2. تفرغ اعداد كبيرة من المحققين مع وجوب توفر عناصر كافية مدربة ومؤتمنة للقيام بالتحقيق وتدوينه وتحديد مساراته المستقبلية وهذا الامر سيؤثر حتما على الأداء العام للمنظومة الاستخبارية والتحقيقية ولو لفترة محدودة.
3. سيحاول الجانب الاخر العمل على تصعيد حالة المطالبات المتصاعدة بعفو عام جديد تحت ذرائع شتى.
4. الصعوبات البالغة في تغيير ثوابت الجانب الفكري والعقائدي المترسخ لدى الإرهـ ـابـ ـيين وصعوبة العمل

في إيجاد السبل لمواجهته.

5. الأعباء اللوجستية التي ستتحملها الحكومة العراقية بالنسبة للإرهـابـين الأجانب عند وجود نوايا لنقلهم الى بلدانهم.

6. التكاليف الاقتصادية التي مر ذكرها والمتمثلة بالمأكل والمشرب والملبس والادامة اليومية وغيرها والتي قد تصل الى قرابة 25 الى 30 دولار يوميا للإرهـابـي الواحد.

**الخيارات المفتوحة**

قد لا تكون هنالك خيارات مفتوحة لدى الحكومة العراقية عدا الاستلام الكامل للعدد دون شروط مسبقة ومع ذلك إذا كانت هنالك خيارات **فيمكن ان تتخذ أحد الاشكال التالية:**

1. استلام العراقيين فقط دون غيرهم.

2. استلام العراقيين ومن لديه سجل إرهـابـي في الدوائر الأمنية العراقية من الأجانب.

3. استلام الجميع على ان يوضع سقف زمني لاستلام الدول لرعاياها من الإرهـابـيين لا يتجاوز باي حال من الأحوال الثلاثة اشهر.

**الاحتمالات القائمة بعد اكتمال التسليم**

**الاحتمال الأول**

قد يرى البعض ان الامر لا يحتاج الى هذه الدرجة من التشاؤم اذا ما ذهبنا الى افتراض ان ما سيحصل بعد اكتمال التسليم سيؤدي على اقل تقدير الى كارثة امنية ستلحق بالعراق اضرار قد تكون بحجم ما حصل في حزيران من عام 2014. حينما شكل الارهـابـيون الهاربون من سجن أبو غريب قبل اقل من سنة من تاريخ سقوط الموصل الكتلة الأكبر في التمدد الدا1عشي لاحقا. حيث اتيحت الفرصة لتغذية ورفد التنظيم الإرهـابـي الماكث على حدود العراق مع سوريا والمتواجد بشكل مكثف وخفي في الفضاءات الأمنية الهشة شمال وغرب وجنوب الموصل من ان يحققوا ما كانوا لا يحلمون به على الاطلاق قبل ليلة 9/10 حزيران. وهنا لابد لنا من قراءة واقعية لاحتمالية ما سيحصل من **تداعيات امنية تتمثل بما يلي:**

1. بعد نقْل دفعاتٍ كبيرةٍ و بسرعةٍ غير محكمة من معتقلي التنظيم خلال شهر واحد الى ثلاثة من السجون العراقية أي بمعدل يقترب من 2330 إرهـابـي لكل سجن اذا ما وزعوا بالتساوي سيكون هنالك ثلاثة او اكثر من السجون مهددة بانهيار امني مفاجئ.

2. نتيجة حصول ضعْف التنسيق بين الجهات العراقية والدولية ولاسيما الامريكية وهذا امر وارد جدا حيث ان الجهات القائمة على التسليم من الجانب الأمريكي ترد فقط التخلص من هذا العبء باي صورة كانت حتى لو على حساب الجهة المستلمة المتمثلة بالجانب العراقي وغياب التنسيق هذا قد يصاحبه اطلاق سراح

لعناصر خطيرة او تداعيات أخرى لها علاقة بالإجراءات التحقيقية والقانونية.

3. الاحتمال العملي القائم الاخر والأكثر احتمالا هو ان مثل هذه الإجراءات قد تؤدي إلى فرار عناصر خطرة بعد اغتنامهم لفرصة الفوضى التي قد تحصل بالمراحل الأولى للتسليم.

4. اما الاحتمال الثاني فهو تحولِ السجون العراقية التي ستأوي الإرهـ ـابـ ـيين إلى بؤرٍ لإعادة التجنيد، أو استغلالها دعائيًا من قِبلِ التنظيم.

على ضوء ما تقدم يُعد قرار القيادة الأمريكية بنقل السجناء الى العراق كبداية لمرحلة جديدة من التصعيد الإرهـ ـابـ ـي كتلك التي سبقت سقوط الموصل أي محاولة لإعادة تشكيل التهديد بما يضمن استمرار هشاشة الامن الوطني والعراقي، **ومما يدلل على ذلك مجموعةٌ مؤشرات المتمثلة بما يلي:**

1. إعلانُ وزارة الداخلية السورية أثناء تجهيز الدفعة الأولى للنقل، أن نحو 120 إرهـ ـابـ ـي من المعتقلين قد فروا من سجن الشدادي الذي كان خاضعًا لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية وجرى استلامهم اصوليا لممثلي الجانب الأمريكي، وأضافت الوزارة أنه تمّ القبض على 81 منهم، مشيرةً إلى أن الجهود الأمنية المكثّفة مستمرةٌ لتعقّب الباقين ويعتبر هذا الامر بمثابة خرق كبير لعملية في غاية الخطورة لاسيما وان الوجبة الأولى كانت فقط 250 إرهابي أي ان قرابة النصف قد هربوا.

2. انقسامُ الداخل العراقي، فقد كشفت هذه الخطوة عن انقساماتٍ عميقةٍ داخل المشهد السياسي العراقي، فضلاً عن مواقف متباينةٍ بين السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية حول كيفية التعامل مع أحد أكثر الملفات الأمنية حساسية في البلاد، لا سيَّما بين الكتل البرلمانية الممثلة بالبرلمان والتي وجدت ان قرار حكومة تصريف الاعمال دون الرجوع الى البرلمان بمثابة خرق دستوري كون عملية النقل تمثل جزء من المخاطر التي تحيق بالأمن الوطني العراقي.

3. الأوساط الشعبية ترى في هذه العملية مغامرة غير محسوبة النتائج وسط تصاعد تحذيراتٍ من جهات امنية متخصصة من العواقبَ الوخيمةٍ لهذا القرا المتسرع في نظر عموم الشعب على السيادة الوطنية والأمن الداخلي، مما يضع القرار المنظومة الأمنية والقضائية العراقية أمام اختبارٍ معقّدٍ.

4. على الرغم من النجاحات التي حققتها بغداد في تفكيك البنية العسكرية للتنظيم خلال السنوات الماضية، لا تزال البيئة الأمنية تعاني من هشاشةٍ بنيويةٍ، سواء على مستوى السيطرة على الأطراف الجغرافية الرخوة، أو فيما يتعلق بملف السجون وإدارة العناصر المتشددة عالية الخطورة.

5. التجاربَ السابقةً أظهرت أن السجون قد تتحول من أدوات احتجاز إلى مساحاتٍ لإعادة التشبيك الأيديولوجي والتنظيمي، وهو ما يمنح هذا القرار أبعادًا تتجاوز الحاضر نحو مخاطر كامنةٍ في المدى المتوسط والبعيد.

6. هذا القرا يضع تحدياتٍ كبيرةً على العراق فيما يتعلق بقدرة الاحتجاز وادارته امنيا بشكل متكامل وغير قابل للخرق في ضل تصاعد حاد في مستويات الفساد الإداري والمالي في البعض من المؤسسات الأمنية والقانونية ومدى القدرة على التحكم في دقة وفعالية الإجراءات القضائية وضمان عدم تحول مراكز الاحتجاز إلى بؤر توترٍ أمنيٍ.

**الاحتمال الثاني**

يتمثل في القدرة على الاحتواء حيث يفترض نجاح الأجهزة الأمنية العراقية وبدعمٍ استخباراتيٍ دوليٍ وامريكي في إدارة عملية نقل معتقلي تنظيم د1عش بصورةٍ تدريجيةٍ ومنضبطةٍ، بما يضمن استيعابهم داخل منظومة احتجازٍ مؤمّنةٍ وخاضعةٍ لرقابةٍ صارمة، بالتوازي مع تفعيل مساراتٍ قضائيةٍ واضحة تُسرّع إجراءات المحاكمة مع تسليم سريع للإرهـ ابـ يين الأجانب لدولهم. في هذا المسار يفترض بالأجهزة الأمنية والقضائية العراقية ان تعمل على:

1. رفع قدرة الأجهزة الأمنية على منع إعادة تشكُّل الشبكات داخل السجون، واحتواء أي محاولاتٍ للتواصل التنظيمي أو التخطيط لعمليات هروب، مستفيدةً من الخبرات المتراكمة في إدارة ملف الإرهـ اب خلال السنوات الماضية.
2. التحول الأمني لهذا الملف من كونه يمثل مصدر تهديد عابر للحدود إلى عبءٍ أمنيٍ داخلي يمكن ضبطه والسيطرة عليه داخل إطار الدولة، دون أن يختفي الخطر بالكامل، لكنه يبقى تحت سقف الاحتواء المؤسسي.
3. يرافق كل هذا إجراءات غير روتينية تتجاوز حالة البيروقراطية التي تعيشها اغلب الأجهزة الأمنية القضائية هذه الإجراءات تقف في مقدمتها وحدة القيادة للسجون التي ستأوي هؤلاء مع معالجات امنية غير مقيدة وفورية عند الشعور بأدنى خطر.
4. وضع سقف زمني للأجانب من الإرهـ ابـ يين الذين سيجري استلامهم لإعادة تسليمهم الى دولهم ان لم يكونوا مطلوبين للقضاء العراقي وخلاف ذلك تتحمل الإدارة الامريكية مسؤولية استلامهم.
5. فتح مركز متخصص بالتحقيقات الاستخبارية من عناصر مؤتمنة وغير مسيسة وتمتلك باع طويل في مجال التحقيقات مهمة هذا المركز الاشراف على كل عمليات التحقيق التي تجري للعناصر الإرهـ ابـ ية وماهي نتائجها وما يتوجب عملهم مع تحديد دقيق لأولئك الذين يتوجب تقديمهم للمحاكم لمحاكمتهم بتهم الارهـ اب دون ادنى تأخير.
6. ستحاول جهات بذاتها وهي معروفة للجميع ان تستغل جانب حقوق الانسان للتشهير بالإجراءات الحكومية لذلك يفترض ان تكون لمنظمات حقوق الانسان تواجد بشكل او باخر للاطلاع على الوضع القائم داخل السجون.

7. وبما أن أكثر من عشرة الالاف من عناصر د1عش معتقلون حالياً في السجون العراقية وسيضاف لهم سبعة الالاف اخرين، فمن الضروري اتخاذ إجراءات وقائية لمنع تكرار سيناريو سجني أبو غريب والتاجي عام 2013 وسجن الصناعة بالحسكة السورية عام 2022. **ومن بين هذه التدابير الوقائية، يمكن ذكر ما يلي:**

- الوازنة بين عدد حراس السجن وبين عدد الإرهـ ـابـ ـيين داخله.
- غالبا ما تكون نقطة ضعف السجون هي البوابات لذلك لابد من مراعاة طبيعة قدرة تلك البوابات لمنع الاختراق.
- توفير معدات متطورة للسجون في مجال إطفاء الحرائق لاسيما وان كل تجارب الهروب رافقتها في بداية الامر حرائق مفتعلة.
- منع نشوب او تصاعد أعمال شغب في السجون من خلال قوة متخصصة لهذا الغرض مدعومة بقوة عسكرية كاحتياط.
- وسائط الاتصال (الهواتف النقالة والحاسبات بمختلف أنواعها) هي وسائل لأغراض التنسيق بين الجماعات للهروب لذلك يتوجب منعها وإيقاف عملها بأكثر من وسيلة.
- زرع عناصر مراقبة وتقصي المعلومات داخل السجون امر في غاية الأهمية لمعرفة النوايا المستقبلية للسجناء.
- الإسراع في محاكمة وتنفيذ العقوبات بحق إرهـ ـابـ ـيي د1عش لاسيما عقوبة الإعدام.
- رفض تسلم أي من قيادات د1عش من الأصول غير العراقية او على اقل تقدير تحديد مدة مكوثهم بالسجون العراقية بما لا يزيد عن 3 أشهر.